مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة
المجلد 05 ، العـدد: 02 (2022)، ص 55- 70
ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

مناقشة الأسس الفكرية والدلائل الإحصائية للتخصص والتنوع الاقتصادي في إطار العملية التصديرية: مع الإشارة لواقع الدول العربية المصدرة للبترول

Discussing The Intellectual Foundations And Statistical Evidence Of Specialization And Economic Diversification Within The Framework Of The Export Process: With Reference To The Reality Of Arab Petroleum Exporting Countries

عائشة بن عطاالله [1]*

Aicha Benatallah

[1] جامعة الاغواط، الجزائر، a.benatallah@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام:2022-08-03 **تاريخ القبول:**2022-09-28 **تاريخ النشر:**2022-10-30

ملخص: يمثل التخصص الاقتصادي أحد أهم الأساسيات التي تربط مفهوم الإنتاج والعملية التنموية في إطار المتاح من العوامل والهبات لكل اقتصاد، إذ يمثل التخصص الاقتصادي قاعدة لتحليل مقومات الإنتاج والنمو المتاح لكل بلد. ليتطور هذا المفهوم لمناقشة مقتضيات التبادل الدولي، وهنا يظهر قطاع الصادرات كأحد أهم المعطيات الاقتصادية التي تتأثر بمقومات التخصص الاقتصادي، وتُؤثر في عملية التنويع اللازمة للخروج من المشاكل التي تنتج عن الاعتماد المفرط على الهبات المتاحة في الاقتصاد. وقد خلصنا من خلال مناقشتنا للمؤشرات الإحصائية ذات الصلة في الدول محل الدراسة إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط تُعد من ابرز الاقتصاديات التي يظهر فيها الرابط القوي بين التخصص والتنوّع الاقتصادي إنطلاقاً من القطاع التصديري المعتد على النفط وفق ما تتيحه مزايا التخصص.

الكلمات المفتاحية: تخصص؛ تنويع؛ نفط؛ صادرات.

تصنيف JEL : F100؛ F130؛ O1

Abstract:

Economic specialization is one of the most important fundamentals that link the concept of production and the development process within the framework of the available factors and gifts for each economy. Economic specialization represents a base for analyzing the components of production and growth available for each country. To develop this concept to discuss the requirements of international exchange, and here the export sector appears as one of the most important economic factors that are affected by the elements of economic specialization, and affect the diversification process necessary to get out of the problems that result from excessive dependence on the available gifts in the economy. We are done by discussing the relevant statistical indicators in the countries under study, the Arab oil-exporting countries are among the most prominent economies in which the strong link between specialization and economic diversification appears, starting from the oil-dependent export sector, according to the advantages of specialization.

Keywords: Specialization; Diversification; Oil; Exports.

JELClassification Codes : F100؛ F130؛ O1

*: المؤلف المرسل

1.مقدمة:

يفرض موضوع التنويع الاقتصادي نفسه بشكل ملح على الدوام، ونظرا لما للتنويع من تأثير كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع مؤشراته وفق ما أثبتته نتائج العديد من الدراسات التجريبية (Jagadeesh, D. (2018 ، Romer (1990)، Fenestra et all 1999 . Maliki, S., , K., Hassaine, A., & Hartani, A. (2021))،). وعلى اعتبار أن تعدد المنطلقات والمعطيات التي ناقشت مقتضيات تحقيق النمو الاقتصادي ارتبط بتطوّر الأفكار والمذاهب الاقتصادية، وتُعتبر العملية التصديرية أحد المحاور التي أسست عليها النظريات الاقتصادية تحليلاتها، في ما يسمى بنظريات التجارة الدولية. ومن هذا المبدأ تأسست أول المؤشرات المرتبطة بمفهوم التخصص الاقتصادي. في ظل ظروف سنأتي على مناقشتها في متن استعراضنا لتطور مفهوم التخصص، والتوجه بعد ذلك إلى تبني مفهوم جديد لا يتقاطع مع أساسيات التخصص الاقتصادي، وهو مفهوم التنوع أو التنويع الاقتصادي، الذي فرض نفسه كأحد أهم الاستراتيجيات للنهوض بالاقتصاديات، لتجاوز المشاكل والحدود، التي يفرضها الإنتاج المعتمد على مزايا التخصص في الاقتصاد.

وفي ظل المشاكل التي يطرحها التخصص الاقتصادي الموجود في العديد من الدول لاسيما النامية منها، وما يرافق هذا الأمر من جمود اقتصادي وانحصار للمنتجات التصديرية، والتي لا تخدم مصالح هذه الدول التي تعاني من عدم مرونة الموارد المالية وعملية التنمية الاقتصادية. أضحت إستراتيجية التنويع الاقتصادي أمراً حتمياً وضرورياً للاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية، للحد من المخاطر المرتبطة بجمود القطاع تصديري، وللحد من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية الموجهة للتصدير في الأسواق العالمية.

وتظهر العملية التصديرية كأحد الجوانب التي يرتبط تحليلها بمفهومي التخصص والتنوع الاقتصادي، وفي هذه الورقة البحثية سنعمل على تقصي تلك الدلائل التي تربط بين العملية التصديرية ومفهوم التخصص الاقتصادي، ومناقشة مقتضيات العملية التصديرية ربطاً بمفهوم التنويع الاقتصادي في مرحلة ثانية، حيث يرتبط هاذين المفهومين بالأساس بالعمليات السابقة لعملية التصدير وهي العملية الإنتاجية. وتبرز إشكالية هذا البحث في بحث التساؤل التالي: كيف يمكن مناقشة مفهوم التخصص والتنوع الاقتصادي انطلاقاً من تحليل مسوغات العملية التصديرية ؟ . في حين تتمثل الاسئلة الفرعية في :

- ماذا نعني بالتخصص والتنويع الاقتصادي وما مؤشراته ؟
- ما الاهمية الاقتصادية للتنويع الاقتصادي ؟
- كيف تطورت مؤشرات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية العربية انطلاقا من القطاع التصديري؟.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

ولأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل جوانب البحث، اعتمدنا على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليل للمعطيات التي تضمنتها المذاهب الفكرية الاقتصادية في مناقشة مسألة التخصص والتنوع الاقتصادي، في إطار محددات والعملية التصديرية الخاصة بالاقتصاديات محل البحث. حيث تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن الدول العربية النفطية منغمسة في عملية تصديرية مبنية على الميزة المطلقة بشكل مفرط. وبغرض الوصول الى المعطيات التي تعكس واقع الدول العربية الصدرة للنفط، ولأجل تقييم مسار التنويع في المنتجات التصديرية عملنا على تقسم الدراسة الى المحاور التالية :

- الاطار المفاهيمي للتخصص والتنويع الاقتصادي.
- الاقتصاديات العربية النفطية ومعضلة التنويع الاقتصادي.
- تحليل النتائج المتوصل اليها.

2. الإطار المفاهيمي للتخصص والتنويع الاقتصادي

لم يكن مفهوم التخصص الاقتصادي واضحاً، إلا بعد ظهور أفكار الكلاسيك أمثال الاقتصادي ادم سميث وديفيد ريكاردو، وإسهاماتهما الفكرية في كل من نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية على التوالي. حيث تناقش هاتين النظريتين، الكيفية اللازمة للاستفادة من الموارد المتاحة في كل بلد. وتُعبر نظرية سميث الفكرة المؤسسة لظهور نظرية ريكاردو في مجال التخصص الاقتصادي فيما بعد، بإضافة إلى ما لحقه من نظريات اقتصادية اهتمت بدورها بتحليل مفهوم التخصص الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الميزة النسبية.

1.2 مفهوم التخصص الاقتصادي واهم نظرياته

أ. مفهوم التخصص الاقتصادي

يشير مفهوم التخصص إلى عملية الإنتاج في إطار الموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد، بناءاً على الميزة النسبية المتاحة لكل اقتصاد. وهو يفسر من جهة أخرى الإنتاج في ظروف انخفاض درجة التنوع الاقتصادي. ويأتي هذا المفهوم في ظل ما يُعرف بالتقسيم الدولي للعمل، والذي يقضي بأن تختص كل دولة في إنتاج وتصدير ما يتاح لها من موارد طبيعية، بغرض تحقيق الكفاءة الإنتاجية اللازمة ؛ ليتم استيراد ما تحتاجه من باقي الاقتصاديات الأخرى، التي تنتج وتصدر بدورها انطلاقاً من نفس المبدأ.

وقد جاء هابرلر بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة موضحاً الأساس الذي تتحقق بموجبه الميزة النسبية للاقتصاد، ورأيه في ذلك، أنه كلما اختلفت تكلفة الفرصة البديلة في الإنتاج، أمكن الدول الاستفادة من التخصص وعمليات التصدير المرتبطة بها والعملية التجارية بصفة عامة. حيث يوفر هذا المبدأ أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية، مع تشجيع فرص النمو في القطاعات الاقتصادية التنافسية. إذ تنصُ نظرية تكلفة الفرصة البديلة: على أنه إذا كانت دولة معينة تستطيع إنتاج سلعة (أ) أو السلعة (ب)، فان تكلفة الفرصة البديلة للسلعة (أ)، هي عبارة عن كمية السلعة (ب) التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها، للحصول على وحدة إضافية من السلعة (أ) (مندور، 1990، صفحة 57).

ب. أبرز النظريات المفسرة للتخصص الاقتصادي

يتضمن التأصيل الفكري للتخصص الاقتصادي عدد من النظريات التي بحثت في أصل التخصص ومقوماته ومخرجاته، وتظهر نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية كأحد أهم المنطلقات الفكرية التي ناقشت مفهوم التخصص، بل وأسست المنطلق الرئيسي لأي نقاشات ترتبط بالتخصص الاقتصادي.

- **نظرية التكاليف المطلقة**

ينطلق ادم سميث من تحليله للمزايا المطلقة اللازمة لقيام التخصص، من أنه يمكن للدولة أن تحقق أكبر قدر من النفع اذا ما توصلت للاستفادة من كافة الإمكانات المتوفرة لديها، في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج، إنطلاقاً من مبدأ التشغيل التام لكافة الموارد المتاحة لأفضل استخدام ممكن في ظل إقرار سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة (شهاب، 2007، صفحة 22). ويتمثل مبدأ الميزة المطلقة في التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك ميزة مطلقة، حيث تتم العملية التصديرية بين دولتين على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، ويُقر هذا المبدأ بأن تصدر الدول السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وبكفاءة أكبر من غيرها. حيث إعتقد سميث أن نظريته من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التخصص وتقسيم العمل الدولي لاستغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد، ومن ثم نمو في الناتج العالمي.

- **نظرية التكاليف النسبية**

انطلاقاً من منظور آدم سميث في نظرية التكاليف المطلقة، فان الدولة لا يمكنها أن تنتفع من مواردها الاقتصادية إذا كانت تمتلك ميزة مطلقة في التصدير لبلد آخر. وبناءاً على هذا التحليل قدم ريكاردو تفسيره موضحاً أن النفع من التخصص الاقتصادي وفرص التصدير تبقى قائمة اذا ما تخصصت كل دولة في إنتاج سلع تنتجها بنفقات نسبية أقل من باقي الدول. وتقضي الميزة النسبية لاقتصاد ما أن بإمكانه الإنتاج بتكاليف أقل مقارنة بباقي الدول الأخرى، أو بعبارة أخرى توفير منتجات تنافسية من حيث السعر لباقي البلدان عند قيام التبادل الدولي.

وعليه فان عملية التخصص وتحقق فرص التصدير طبقاً لنظرية النفقات النسبية تتحقق عند اختلاف معدل التبادل الداخلي للدولتين محل التبادل، وهو نفس التفسير الذي أورده جون ستيوارت ميل، ففي حال تساوي معدلات التبادل الداخلي في أطراف التبادل الدولي البلدين، فهذا يعني انعدام الميزة النسبية وبالتالي تنعدم مصلحتهما من التبادل (شهاب، 2007، صفحة 35). وفي هذا الإطار يرى سميث أن التخصص وتقسيم العمل يكفل زيادة الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي يسمح بتحقق مزايا عديدة في التأثير على مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي المرتبط بالعملية الإنتاجية المبنية على أساس التخصص الاقتصادي أهمها (القريشي.، 2008، صفحة 56): زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين، زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، وتناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- نظرية نسب عوامل الإنتاج

يقدم كل من هيكشر وأولين تفسيرهما للتبادل الدولي انطلاقاً من أن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، وما يتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، لا تكون شرطاً كافياً لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع، والتي تُعتبر من منظورهما شرطاً ضرورياً لقيام التخصص. فالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج (دوال الإنتاج) إلى جانب الاختلافات الفعلية في هبات الدول من عناصر الإنتاج، التي تؤدي إلى حدوث اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج (بكري، 2002، الصفحات 37-38).

وبتالي فان الدول تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبياً ومن ثمة الأرخص نسبياً، وتستورد بالمقابل السلع كثيفة استخدام عنصر الإنتاج الأكثر ندرة لديها، والذي يتميز بالمقابل بارتفاع سعره النسبي (عابد، 1999، صفحة 145)، وعليه فان وفرة عوامل الإنتاج هي المحدد الأساس لأسعارها، وعليه فإن مستويات أسعار عوامل الإنتاج تحدد الميزة النسبية للبلد.

2.2 التخصص الاقتصادي وبلورة مفهوم التقسيم الدولي للعمل

أ. نشأة التقسيم الدولي للعمل:

تاريخياً تشترك العديد من المعطيات في إبراز المحتوى الاقتصادي للتقسيم الدولي للعمل، فيزداد تقسيم العمل تعقيداً وارتباطاً مع نمو إجمالي الإنتاج والتجارة وصعود الرأسمالية وتعقيد العمليات الصناعية. وهذا لا يلغي إرتباط مضمون تقسيم العمل بالمحتوى الإنساني- الاجتماعي، وهو ما يعكسه الاهتمام المشترك في دراسة هذا الموضوع بين علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، وأبرزهم ابن خلدون، أفلاطون، روستو، دافيد هيوم، آدم سميث، كارل ماركس...الخ.

ويُعتبر التقسيم الدولي للعمل الذي قدمه ادم سميث أساس لنظريته في التجارة، حيث أن التقسيم الدولي للعمل يؤدي إلى تحسين اكبر لقوى إنتاجية العمل وينتج عن التقسيم الأكثر تقدماً للعمل المزيد من الإنتاج مع نفس العملية، وحدد سميث لهذا التطور ثلاثة أسباب رئيسية (Schumacher, 2012, p. 58) هي : زيادة المهارة لكل عامل بصفة خاصة، إدخار الوقت الذي فقد بشكل عابر من أحد أنواع العمل إلى عمل آخر، وأخيراً إختراع عدد كبير من الآلات التي تسهل وتختزل العمل وتمكن العامل الواحد من القيام بأعمال كثيرة.

كما ينبع تقسيم العمل في الأصل عن حقيقتين من الطبيعة، أولهما عدم المساواة في القدرات البشرية، وكذا تنوع الظروف الخارجية للحياة البشرية على الأرض، وتعد هاتين الحقيقتين عنصراً واحداً فتنوع الطبيعة لا يتكرر و متنوع بشكل لا ينضب (الميزة النسبية لكل إقليم جغرافي). إذ لم تكن فكرة تقسيم العمل لتنشأ، إذا ما تساوت قوة وقدرات جميع الأفراد، وكذا الظروف الخارجية في كل مكان (Evers, 1980, p. 46).

وقد دفع ارتفاع التدفقات التجارية نتيجة العولمة، إلى مناقشة النتائج المترتبة عن آثار التقسيم الدولي للإنتاج والعمل، فالصناعات الأكثر عرضة لنمط التجارة Inter-industry (من خلال الصادرات أو الواردات)،

تكون أكثر عرضة للتغيرات في مستويات إنتاجيتها، ما يبلور تقسيم جديد للإنتاج، وهو ما الوظيفة الإنتاجية أكثر عرضة لتغير (Montout, 2007, pp. 4-5).

إذ يتماشى مضمون التقسيم الدولي للعمل، مع نمو الشركات عبر الوطنية المتخصصة، وتراجع الصناعة في الاقتصاديات المتقدمة. والنمط الأكثر شيوعاً سيكون للبحث والتطوير في البلدان المتقدمة اقتصادياً، والعمالة الرخيصة والأقل مهارة في البلدان الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية. فتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارة العامل وتوفير الوقت اللازم للإنتاج كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل يؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى زيادة الإنتاج. إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج (من وجهة نظر سميث)، وهذا ما يدفعنا للإشارة إلى إن مفهوم التقسيم الدولي للعمل وما ينتج عنه من تخصص في الإنتاج يمثلان وجهان لعملة واحدة.

ب. أهم مراحل تطورات التقسيم الدولي للعمل

يشتمل مفهوم التقسيم الدولي للعمل جملة من التصورات التي يمكن أن تضبط معطيات تطوره، حيث يُتصوّر كوفي Coffey(1996) أن مفهوم التقسيم الدولي للعمل يتضمن أربع أقسام هي (Knutsen, 1998, p. 159):

- **التقسيم الدولي قبل التقليدي للعمل** (Pre-Traditional International Division of Labour): يعود هذا النمط من التقسيم الدولي للعمل، إلى الفترة المبكرة من الاستعمار الأوروبي، حيث يتم استخراج المواد الخام والمنتجات الأولية، في حين يقوم التبادل الدولي على أساس متاجرة السلع الأساسية بين البلدان الأساسية (المتقدمة).

- **التقسيم الدولي التقليدي للعمل** (Traditional International Di-Vision of Labour): ظهر هذا النمط بين القرن التاسع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين، حيث تُصدّر المواد الخام والمنتجات الأولية للبلدان الأساسية، والبلدان الأساسية تصدر المنتجات المصنعة. إذن فهو تقسيم العمل يعكس واقع الاستعمار والوضع المباشر لما بعد الاستعمار، بإنتاج المجتمعات الصناعية الغربية للسلع المصنعة وميل بقية العالم لإنتاج سلعة أو اثنين من المنتجات الأولية.

- **التقسيم الدولي الجديد للعمل** (Now International of Labour): يرتكز هذا النمط على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التصنيع، مع إغلاق موحد في كثير من الأحيان لمرافقة التصنيع المحلي داخل الاقتصاديات الأساسية.

- **التقسيم الدولي الأحدث للعمل** (Newer International Division of Labour): ظهر التقسيم الأحدث مع بداية منتصف الثمانينات، وتتمثل ابرز دوافعه في السيطرة الشاملة للاحتكارات الدولية، الثورة العلمية

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

والتكنولوجية، المنافسة بين الدول المتخلفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة الإنتاج وضيق الأسواق المحلية، ظهور بعض الأزمات في الدول الرأسمالية المتقدمة (مندور.، 2010)، ويتميز بأربعة خصائص هي :

- مشاركة شركات البلدان المتقدمة الإنتاج في البلدان النامية، دون الحاجة إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، مع انتشار ممارسة التعاقد من الباطن ؛
- وظائف الخدمات تتم في البلدان النامية ؛
- الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية تقيم استثمارات أجنبية مباشرة في بلدان نامية أخرى ؛
- زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات البلدان المتقدمة باتجاه بلدان متقدمة أخرى.

كما تتولى الشركات الدولية صياغة النمط الجديد من التقسيم الدولي للعمل من خلال توزيع مسارات ونقل مراحل منه إلى دول أخرى (تدويل الإنتاج)، وتكرار مسارات الإنتاج خارج الحدود القومية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة(نقل أنواع معينة من الصناعات) (مندور.، 2010، الصفحات 60-61).

ونلاحظ أن هذا الترتيب لا يعني أن التطور الأحدث للتقسيم الدولي للعمل قد يأخذ مكان التقسيم الجديد، أو أنه لا يمكن أن تتواجد التقسيمات المذكورة للتقسيم الدولي للعمل خلال فترة زمنية واحدة. فالتقسيم الدولي للعمل، يفرض نفسه كمحدد رئيسي في العمليات الإنتاجية للدول، ونوضح في من خلال بيانات الجدول التالي تطور الهيكل الإنتاجي للدول النامية من الصادرات السلعية خلال حقبة السبعينات وصولاً إلى منتصف التسعينيات، وتحديداً خلال الفترة بين عاميّ 1973-1995، ونُشير هنا إلى أن تطور بعض المؤشرات (الإنتاج الصناعي) وتراجع بعضها الآخر (الإنتاج النفطي) يعود بالأساس للأداء الإنتاجي في الاقتصاديات الناشئة (الصين، الهند، جنوب إفريقيا..).

الجدول(1): هيكل الإنتاج السلعي في صادرات الدول النامية (1995-1973).

توزع حصص الإنتاج	1973	1980	1985	1990	1995
الزراعة	%30	%15	%17.5	%14.5	%14
التعدين	%47.5	%65	%47	%34	%22.5
النفط	%39.5	%61	%43.5	%29.5	%19
التصنيع	%22	%19	%34.5	%50.5	%62.5
إجمالي الإنتاج	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة

ج. العملية التصديرية و مشاكل التخصص الاقتصادي

نظرياً يجسد التبادل اللامتكافئ أحد المعضلات المرتبط بالتخصص، فواقع التجارة والتبادل الدولي، لم يوجد أي مؤشرات تؤكد تكافؤ فرص الكسب، وهو ما تجاهلته النظريات السابقة (يونس، 1999، الصفحات 86-

88). وهو ما سعت على إبرازه إسهامات فكرية أخرى من خلال بحث المشاكل المتعلقة بالإنتاج المعتمد كلياً على مبدأ التخصص. نوجزها في ما يلي :

– G. Myrdal: يوضح أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي على عكس ما تم تبنيه في النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر– أولين، لان مصالح الدول متباينة ولا يمكن أن يتحقق تجانس للمصالح التجارية. فحالة عدم التوازن المستقر في العملية الاقتصادية تعمل على تعميق حدة الفوارق في ظل تقسيم العمل الدولي الحالي، واختلافات أسعار عوامل الإنتاج، وقيام التجارة في ظل المنافسة غير التامة. ويعتبر ميردال أن الأسواق الكبيرة التي تُوجدها التجارة الخارجية، تعمل في المقام الأول على تعزيز مكانة ووضعية الدول المتقدمة، التي تتمتع في الأصل بصناعات قوية ؛ مقابل تراجعها في الدول النامية، ويضيف أن التقدم الذي قد يحدث في قطاع الصادرات للدول النامية، غالباً ما يعود أثره إلى الدول الصناعية المستوردة لمنتجاتها (مواد أوليه أو خام توصف بان الطلب عليها يكون غير مرن).

– R. Prebisch (1949): التبادل غير المتكافئ بين أطراف التبادل (الدول المتقدمة والمتخلفة)، إنما يتوضح من خلال معدلات التبادل التي تميل على المدى الطويل لصالح الدول المتقدمة، فمبادلة السلع الصناعية (الدول المتقدمة) بالمنتجات الأولية (الدول المتخلفة) يمثل جوهر عدم التكافؤ (يونس، 1999، الصفحات 92–93). حيث أنّ أسعار السلع الصناعية، يميل إلى الارتفاع نتيجة زيادة الدخول التي تتجمع لدى أصحاب المشروعات، وأرباب عوامل الإنتاج والتي تفوق دائماً الزيادة المحققة في إنتاجية الهيكل الاقتصادي عموماً. في حين أن المنتجات الأوّلية، ستؤول أسعارها إلى التراجع، فزيادة الدخول في الدول النامية تكون بنسب أقل من زيادة الإنتاجية.

– Ragnar Nurkse: يُعتبر من المنظرين الأوائل للتنمية الاقتصادية، الذين شككوا في كون نظرية ريكاردو للتجارة أساس لسياسات التنمية, مُعتبراً أن التصنيع الأكثر كفاءة، هو السبيل الأنجع لدعم التنمية الاقتصادية في الدول الأقل نمواً. نيركس من أهم الداعين لإيجاد النمو المتوازن، باعتباره وسيلة مهمة لدعم التصنيع في الدول المتخلفة، ويشاركه في هذا التوجه عدد من الباحثين أبرزهم Paul Rosenstein–Rodan (Kregel, 2007, p. 2) يعتبر أن التوزيع الأكثر كفاءة يُسهم في جعل التجارة أداة للنمو الاقتصادي، وقدم بعض النماذج لنمط النمو من خلال التجارة في عدد من الدول مثل كندا، الأرجنتين، أوروغواي، جنوب إفريقيا، استراليا ونيوزيلندا، والتي سماها بالدول الجديدة (Erik S. Reinert, 2011, p. 399).

الجدول(2): حصة الصادرات النفطية لإجمالي صادرات الدولية في بعض الاقاليم (1990–2020).

المجموعات الجغرافية	1990	2000	2010	2020
شرق آسيا	2.66	2.74	14.6	9.12
أوروبا ووسط آسيا	1.9	7.18	11.9	6.5
أمريكا اللاتينية	15.7	18.01	20.8	7.7

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	91.87	71.4	66.4	53.3
جنوب صحراء أفريقيا	0.23	43.3	50.7	21.8

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على (World Bank national accounts data, and OECD).

يتضح من خلال الجدول ان الاقاليم الاقتصادية المصدرة للنفط والتي ترتكز معضمها في الدول النامية، تحتل النصيب الاكبر من صادرات النفط بالنسبة لإجمالي الصادرات العالمية للفترة 1990-2020، بنسب تتراوح بين 50 و95 بالمائة.

3.2 التنويع الاقتصادي كمحدد للنمو الاقتصادي

أ. مفهوم التنويع الاقتصادي

يعني الاقتصاد المتنوع أو التنويع الاقتصادي ذلك الاقتصاد الذي يحتوي على عدد من مصادر الدخل المختلفة، حيث يتوفر لديها الأموال الكافية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بسبب عدم اعتمادها على نوع واحد من المداخيل والإيرادات.

فمفهوم التنويع إذن يُشير إلى العمليات الاقتصادية التي تتم بعيداً عن محددات التخصص في الإنتاج، فإعتماد الدول على المزايا النسبية خاصة النامية منها يؤدي إلى العديد من المشاكل المرتبطة بطبيعة ونوعية المنتجات، التي تتميز بالإنتاج كثيف الموارد. ومن جهة أخرى يعرّف التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية بأنه: "إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى. وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (هيكل، 1980، الصفحات 167-168). فعادة ما يُشير مفهوم التنويع إلى الصادرات وعلى وجه التحديد إلى تلك السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية، التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار (Hvidt, 2013, p. 4).

ويمثل التنويع الاقتصادي عملية تزايد النواتج الاقتصادية بالرجوع إلى تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل، بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية، أي استحداث التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق التي تستهدفها تلك الصادرات (Nations, 2014).

ب. التنويع و اتجاهات النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين نمطين من تنويع الصادرات هما: التنويع الأفقي (Horizontal Diversification) والتنويع الراسي (Vertical Diversification)، يُشير الأول إلى تنويع المنتج عبر صناعات مختلفة، و يُشير النمط الثاني إلى تنوع المنتج داخل نفس الصناعة (Mohammad Affendy Arip, 2010, p. 2). ويقضي التنوع الاقتصادي بتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتخصص الاقتصادي.

وهناك عدة اتجاهات فكرية في تفسير الارتباط بين التخصص والتنويع والنمو الاقتصادي، حيث تناقش مختلف إتجاهات التأثير بين التخصص والتنوع على أداء النمو الاقتصادي، وفي ما يلي نوجز أهم تلك الاتجاهات المناقشة لمختلف صيغ العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي :

– يُؤثر التخصص إيجاباً على النمو الاقتصادي: وتُعتبر مساهمة الإقتصادي دافيد ريكارو وادم سميث أبرز تلك الإسهامات التي ترى أن الاقتصاد كلما تخصص في الإنتاج بناءاً على الميزة المطلقة ثم على الميزة النسبية التي يملكها، كلما كان قادراً على تحقيق النمو الاقتصادي. فالإنتاج وفق مقتضيات التخصص يجعل من الاقتصاد قادراً على تحقيق وفرات الحجم، ما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج التي تكسب المنتج المحلي ميزة تنافسية تصديرية.

– يُؤثر التخصص سلباً على النمو الاقتصادي: فالدول النامية غالباً ما تكون عرضة لتقلبات أسعار السلع المنتجة (السلع الأولية) والتي عادة ما ترتبط بمتغيرات خارجية لا يكون بمقدور الاقتصاديات الأقل نمواً التحكم فيها، وهو ما يسهم في تراجع الناتج الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقة.

فالتخصص في إنتاج مجموعة ضيقة من السلع خاصة السلع الأولية والزراعية يجعل من البلدان عرضة للصدمات الخارجية، وبالتالي تؤخر نموها من خلال تدهور شروط التجارة. فتنويع الصادرات يساعد على استقرار عوائد الصادرات على المدى الطويل بحسب دراسة كل من (Michaely, 1962; Acharyya, 2007) (Acharyya, 2011, p. 2).

حيث يؤثر تنوع الصادرات إيجاباً على النمو فالأدلة التجريبية تبين ارتباط الاقتصاديات الأعلى ناتجاً مع مجموعة أكبر من المنتجات المنتجة والمصدرة. فالنمو الاقتصادي يرافقه عملية توسيع في نطاق السلع والخدمات وليس مجرد إنتاج أكثر من نفس المنتجات (مزايا نسبية). ونجد أن عائدات الصادرات في الدول النامية تأثرت بشكل واضح جراء الأزمة المالية العالمية 2008، وفق تقرير التجارة العالمية لعام 2010 على النحو التالي: البلدان النامية مجتمعة سجلت تراجع قدره 23%، البلدان الأقل نمو 27%، بلدان الشرق الأوسط 33%، اقتصاديات أمريكا 24%، الاقتصاديات الآسيوية 18%، رابطة الدول المستقلة 36% والاقتصاديات الأفريقية 32%.

إضافة إلى أن الاقتصاديات الأكثر تنوعاً عادة ما تميل إلى تصدير منتجات غير متاحة في جميع الأسواق وهو ما يسهم في تقليل المنافسة، وبالتالي تحسين فرص تعظيم المكاسب من التجارة (Nations, United, 2014, p. 9). فالتنوع الاقتصادي يسهم في الحد من الاعتماد على عدد محدود من السلع، في حين يعتبر التركيز على تصدير عدد قليل من المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، مصدراً رئيسياً لعدم استقرار عائدات التصدير.(Raul Gouvea, 2015) .

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

فتنويع الصادرات يسمح بتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات عائدات التصدير والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. كما تبرزه العديد من الدراسات التجريبية التي أكدت وجود علاقة ايجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي (De Ferranti et al. 2002; Al-Marhubi 2000; Hausmann and Rodrik 2006; Matthee and Naude ´ 2007; Funke and Ruhwedel 2005)

3. الاقتصاديات العربية النفطية ومعضلة التنويع الاقتصادي

تعاني الدول العربية خاصة النفطية منها من إشكالية عدم التنويع الاقتصادي والاعتماد المفرط على مداخيل قطاع المحروقات، بالنظر للإفراط في الاعتماد على ميزة التخصص، ما هو متاح لها في إطار الميزة النسبية من عوامل و هبات اقتصادية لهذه الدول، وهو ما جعل الدول العربية المصدرة للنفط، في حالة دائم سعى لتنويع صادراتها بعيداً عن النفط، لتنويع مداخيلها الاقتصادية، وتفادي المشاكل المرتبطة بالقطاع التصديري وحيد المنتج.

وبهذا الخصوص سنحاول استعراض بعض المؤشرات ذات الصلة في الدول محل البحث، التي نحاول من خلالها توضيح المعطيات التي يثيرها القطاع التصديري النفطي المعتمد على التخصص الاقتصادي، وما يرتبط به من متغيرات اقتصادية وتتمثل المؤشرات في : العائدات النفطية للناتج المحلي الإجمالي (Oil Rents % Of GDP)، الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات السلعية (Fuel Exports % Of Merchandise Exports)، الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage Index).

1.3 مؤشر العائدات النفطية للناتج المحلي الإجمالي

تُعتبر الاقتصاديات العربية النفطية من بين البلدان التي تعتمد على عامل الهبات الاقتصادية للمشاركة في التخصص الاقتصادي الدولي، وتعد كل من السعودية، الجزائر، الكويت، ليبيا، قطر، العراق واليمن، أكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، في ظل.

ومن خلال تحليلنا للمؤشرات الخاصة بالتخصص الاقتصادي والتصديري في تلك الاقتصاديات، يمكن القول بوجود تخصص مفرط في استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات مجتمعة. في حين نلاحظ ارتفاع حصة الريع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (Oil rents % of GDP) في كل اقتصاد، حيث تسجل معدلات نمو الريع النفطي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي قيم نمو متفاوتة خلال الفترة بين عاميّ 1970- 2013 في الأقطار العربية المذكورة، حيث يسجل الاقتصاد الكويتي أعلى معدلات نمو(47.01)، تليها السعودية (41.90)، ليبيا (40.32)، العراق (40.09)، قطر (39.54)، اليمن (28.13) وأخيراً الجزائر (19.24) كأدنى متوسط مسجل.

غير أن الملاحظ أن تضخم القيم في هذه الاقتصاديات لم يكن بنفس الترتيب، وفق بيانات البنك الدولي سجلت قطر أعلى متوسط نمو لمؤشر الريع النفطي لإجمالي الناتج المحلي بقيمة قدرها 83.50% (1974)،

تليها الكويت بقيمة 76.50% (1974)، السعودية بقيمة قدرها 73.93% (1980)، العراق بنسبة 68.85% (2004)، ليبيا بنسبة 67.19% (2006)، الجزائر بقيمة 42.30% (1979) وأخيراً الاقتصاد اليمني بنسبة قدرها 41.28% (2005) على الترتيب. وتوضح بيانات الجدول أدناه توضح باقي القيم لهذا المؤشر في الاقتصاديات محل الدراسة إلى غاية عام 2020.

الجدول3: تطور الريع النفطي لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1970- 2020 ،%

	1970	1980	1990	2000	2010	2020
العالم	0.5	4.5	1.8	1.5	2.1	0.9
الجزائر	8.3	31	16.5	20.6	23.4	10.2
السعودية	27.8	71.2	47.1	41.4	39	17.7
قطر	46.6	71.5	74.9	38.8	25.3	11.7
ليبيا	-	-	41.3	34.3	55.9	21.1
العراق	18.4	56.7	9.8	49.4	42.2	32.2
اليمن	-	-	29.7	42.2	22.1	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (سنة 2020 آخر بيانات متاحة).

2.3 نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات السلعية

من خلال تحليل تحركات مؤشر نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات السلعية في ذات الاقتصاديات، يتضح سيطرة النفط على الهياكل التصديرية في جميع الدول العربية النفطية، وبحساب متوسط اعتماد الدول على الصادرات النفطية لإجمالي قطاعها التصديري السلعي، نجد أنها سجلت معدلات تتجاوز 90% خلال الفترة الممتدة بين العامين 1960-2014 ووفق بيانات البنك الدولي نجد أن متوسط اعتماد على الصادرات النفطية سجل على التوالي 93.23%، 92.52%، 98.32% و92.23%، في كل من الجزائر، السعودية، ليبيا وقطر. في حين سجلت باقي الاقتصاديات معدلات معتبرة بدورها بواقع 81.15% في الكويت، 70.81% في العراق و 88.14% في اليمن.

وهذا بالموازاة مع ارتفاع معدل الاعتماد على الصادرات والذي يمثله قيم مؤشر صادرات السلع والخدمات من الناتج المجلي الإجمالي (Exports of Goods And Services % of GDP) والتي بلغت على الترتيب 60.18% في قطر، 59.94% في الكويت، 48.02% في السعودية، 46.47% في ليبيا، 40.26% في العراق، 29.96% في الجزائر وبحصة 28.62% في اليمن، وذلك خلال الفترة الممتدة بين العامين 1960-2014 وفق بيانات البنك الدولي. في حين أن صادرات النفط لإجمالي لصادرات سجل في بعض الاقتصاديات معدل 100 بالمائة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول4: صادرات النفط لإجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 1970-2020. %

	1970	1980	1990	2000	2010	2020

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

الجزائر	70	98	–	98	98	–
السعودية	–	99	–	92	88	68
ليبيا	100	100	–	–	98	–
الكويت	94	89	92	94	93	93
العراق	100	–	–	97	–	–
اليمن	–	–	–	–	91	–
قطر	–	–	–	91	93	82

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على (World Bank, World Development Indicators).

3.3 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

انشأ بورتر (1990, 1991) مقياساً للتنافسية، مستنداً على الميزة النسبية الظاهرة (وديع، 2003، صفحة 17)، بحيث تقيس الميزة النسبية الظاهرة النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية (w)، ويُحسب المؤشر من خلال حساب ناتج حاصل قسمة الصادرات الكلية للبلد بالنسبة لصادرات المنتج للبلد على الصادرات الدولية الكلية بالنسبة للصادرات الدولية للمنتج، وذلك وفق المعادلة التالية :

$$RCA = \frac{\mathrm{Xij/Xit}}{\mathrm{Xwj/X}wt}$$

حيث تشير t إلى الزمن، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر وأعداد موجبة عالية، وتدل المجموعات التي تقل فيها قيمة المؤشر عن الواحد إلى الافتقار إلى ميزة نسبية، أما القيمة المرتفعة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فإنها تدل على البلد يتمتع بميزة في تصدير السلعة إلى البلد أو الإقليم المعني اكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر المذكور (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011، صفحة 30). وتوضح بيانات الجدول أدناه تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرية في الدول محل الدراسة.

الجدول5: تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لعينة من السلع في الدول العربية النفطية بين 1995-2017.*

	كيمياويات			وقود			منتجات صناعية			المنسوجات والملابس		
	2017	2005	1995	2017	2005	1995	2017	2005	1995	2017	2005	1995
الجزائر	0.27	0.09	0.11	8.38	7.04	11.4	–	0.03	–	0	0	0
السعودية	–	0.61	0.64	–	6.38	11.91	–	0.47	0.37	–	0.04	0.02
اليمن	–	0.01	–	–	6.62	–	–	0.18	–	–	0.03	–
الكويت	–	–	–	8.08	–	–	0.12	–	–	–	–	–
قطر	0.55	0.67	–	7.47	6.38	–	0.15	0.15	–	0.01	0.03	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (The World Integrated Trade Solution).

* اخر سنة متاحة والبيانات غير متاحة لكل من ليبيا والعراق في الفترات المشار إليها في الجدول.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن تطور معدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في البلاد العربية المصدرة للنفط لا يزال يعتمد وبشكل قوي على النفط كمنتج تصديري أساسي، ويُعتبر العنصر المؤثر وبشدة على بنية قطاعاتها التصديرية. رغم تتفاوت نسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في باقي السلع التصديرية. غير أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة كان مساوياً للصفر في عدد من السلع التصديرية، منذ فترة التسعينات إلى الوقت الحالي. حيث تحتل منتجات الوقود الترتيب الاول وتتراوح نسبه بين 7-11 نقطة، مع تراجع واضح في المنتجات الاخرى التي تسجل اقل من الواحد.

وهو ما يوحي بعدم فاعلية سياسات التنويع الاقتصادي المطبقة لحد الآن، والمعتمدة بالأساس على تنويع القطاع التصديري، حيث تسجيل مؤشر التنوع أداء ضعيف جداً إذا ما قورن بأداء مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في الاقتصاديات المتقدمة أو حتى الدول الناشئة، حيث يسجل مؤشر الميزة النسبية في منتجاتها التصديرية توزيعاً يكاد يشمل جميع المنتجات التصديرية الموجهة للأسواق الدولية.

4. تحليل النتائج :

تبين من خلال مناقشتنا للأسس الفكرية التي بني عليها مفهوم التخصص والتنويع الاقتصادي، كيف أن لقطاع الصادرات الدور الهام في إبراز مقومات التخصص، الذي ينشأ بالأساس عن ما تمتلكه الدول من عوامل اقتصادية وهبات اقتصادية متنوعة، تخولها من اكتساب ميزة نسبية تميزها عن باقي الاقتصاديات، وهو ما ينعكس مباشرة على المنتجات الموجة للتصدير.

غير أن الإنتاج المعتمد كلياً على الميزة النسبية في مادة النفط في الدول العربية، والتي تسجل ارقاما قياسية تتجاوز 11 نقطة، مع تراجع واضع في باقي القطاعات الانتاجية الاخرى (الملابس، الكيمياويات ..)، وان كان بنسب مختلفة في الدول العربية. وهو ما يجعل هذه الدول تعاني من فرط في استغلال ميزة التخصص، فالدول العربية المصدر للنفط تعاني وبشكل كبير من عدم قدرتها على إحداث التنويع في القطاعات الانتاجية الاقرب للنفط كقطاع الكيمياويات مثلاً(انظر الجدول5). وهو ما يجعل من ضرورة تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي كمرحلة اولى من داخل القطاع النفطي نفسه للاستفادة من مزايا التخصص في هذا القطاع والانطلاق بها نحو التنويع المطلوب. ومن هنا يمكن الإشارة إلى بعض الحقائق التي تعيق عملية التنويع الاقتصادي في الأقطار العربية المصدرة للنفط :

- عدم توافر منتجات نفطية توجه للسوق المحلي قائمة على استغلال المتاح من التكنولوجيا في الدول العربية، ليتم بعد ذلك توسيع الصناعات الناشئة والتكنولوجيا المرتبطة بها.
- جمود الجهاز الإنتاجي أدى إلى عدم تمكن هذه الدول من تحقيق مزايا نسبية مكتسبة في صناعات أخرى كقطاع الصناعات المرافقة للصناعات البترولية.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

– البعد عن استغلال الأسواق العربية وأسواق الدول النامية التي تشترك في مع الدول العربية النفطية في بعض الخصائص (الدخول، الأذواق،،)، والتي تؤهلها لتكون سوقاً واعدة للصناعات النفطية الناشئة فيها.

– غياب الدور التجاري الفاعل لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتنشيط عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات بين الدول المصدرة للنفط.

– ضعف مساهمة القطاع المحلي الخاص وعدم تحقيق الاستفادة اللازمة من الشراكات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية.

– عدم جدوى السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي، نظراً لعدم وجود توجه فاعل نحو استغلال باقي الهبات الاقتصادية المتاحة في الدول العربية المصدرة للنفط على خلاف النفط و الغاز.

5. الخاتمة:

الاقتصاد المتنوع هو ذلك الاقتصاد الذي يحتوي على مصادر متنوعة ومختلفة من المداخيل، حيث تتوفر مصادر التمويل الكافية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، المتأتية من منتجات تصديرية متنوعة. ولابد من الإشارة إلى وجود اتجاهين مختلفين عند الحديث تنويع الاقتصادي في إطار عمليات تنويع الصادرات، بحيث إن الإنتاج انطلاقاً من التخصص المتاح في الإنتاج لكل اقتصاد وفق التقسيم الدولي للعمل، يوازيه تراجع في عمليات التنويع في الإنتاج التي غالباً ما تكون خارج معطيات التخصص بالاعتماد على مزايا مكتسبة، والتي تتحقق بإضفاء التطوير في باقي القطاعات ذات المزايا النسبية المرتفعة لكل اقتصاد، وبإضفاء التحسينات التكنولوجية اللازمة للحفاظ على الميزة التنافسية في السوق التصديرية الدولية.

ونجد أن العمليات الاقتصادية المحققة انطلاقاً من الميزة النسبية في ظل عمليات الإنتاج والعمليات التجارية والمشار الى مؤشراتها بالنسبة لوضعية الدول العربية المصدرة للنفط، تؤكد استمرارها في الاعتماد المفرط على المزايا النسبية التصديرية. حيث أن الاعتماد المفرط على ميزة التخصص المتاحة في هذه الاقتصاديات والتي تتركز بالأساس في القطاع النفطي ضمن مختلف المؤشرات التي لم تشهد تطورات كبيرة الى غاية سنة 2020، الامر الذي يبقي هذه الاقتصاديات في اطار الاعتماد المفرط على التخصص في الإنتاج والتصدير، وهو ما من شأنه أن يحد من نمو إنتاجية القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تركز العمليات الإنتاجية المدرّة للدخل على قطاعات اقتصادية بعينها، وهو ما يخلف الكثير من المشاكل المرتبطة بعدم تنويع الهيكل الاقتصادي، ليظهر التنوع الاقتصادي كأحد أهم استراتيجيات خروج الاقتصاديات من السلبيات التي ترافق الإنتاج القائم على التخصص وفق المزايا النسبية المتاحة، حيث ان التنويع يتيح مزايا مكتسبة تسمح برفع الانتاجية خارج اطار التخصص الاقتصادي.

6. قائمة المراجع :

Anwesha Aditya & Rajat Acharyya . .(2011) .Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis . .The Journal of International Trade & Economic Development. Volume 22, Issue 7.

Benjamin Delozier Sylvie Montout) .May, 2007 .(New Trends in Globalization and the International Division of Labour: Consequences for Europe , .*Les Cahiers de la DGTPE – No, 2007-0* ، pp.5-4
Gautam Vora, Raul Gouvea .(2015) .Reassessing Export Diversification Strategies: A Cross-Country Comparison .*Modern Economy* ، p.98
Hege M. Knutsen .(1998) .Globalization and International Division of Labour: Two Concepts -One Debate ?Norsk geografisk Tidsskrift, Vol: 52 (3 ، ,(p.159
Jan A. Kregel, Rainer Kattel (eds.), Erik S. Reinert .(2011) .*Ragnar Nurkse: Trade And Development* . ,london-UK: Wimbledon Publishing Company.
Jan Kregel .(2007) .l, Nurkse and the Role of Finance in Development Economics, The Levy Economics Institute of Bard College , .Working Paper No. 520.
Lau Sim Yee, Bakri Abdul Karim Mohammad Affendy Arip , .(2010) .Export Diversification and Economic Growth in Malaysia, .UNIMAS, REITAKU UNIVERSITY, UNIMAS ,9.
Martin Hvidt .(2013) .Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends , .Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, Number 27.
Nations, United .(2014) .Economic Diversification in Asian Landlocked Developing Countries: Prospects and Challenges .United Nations publication.
Reinhard Schumacher .(2012) .Adam Smith's Theory of Absolute Advantage and The use of Doxography in The History of Economics .Erasmus Journal for Philosophy and Economics, Volume 5, Issue 2 ، p.58
United Nations 2014 - .(2014) .United Nations Framework Convention on Climate Change .
Williamson M. Evers .(1980) .Specialization and the Division of Labor in the Social Thought of Plato and Rousseau .The Journal of Libertarian Studies, V 4, N:1 ، p.46
احمد مندور. (1990). *مقدمة في الاقتصاد الدولي*. بيروت- لبنان: الدار الجامعية.
عبد العزيز فهمي هيكل. (1980). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية*. بيروت –لبنان،: دار النهضة العربية.
عصام عمر مندور. (2010). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية*. الاسكندرية – مصر: دار التعليم الجامعي .
كامل بكري. (2002). *الاقتصاد الدولي- التجارة الخارجية و التمويل*. الدار الجامعية، مطبعة سامي، الازاريطة- مصر.
مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر* . ، الإسكندرية- مصر: دار الجامعة الجديدة.
محمد سيد عابد. (1999). *التجارة الدولية*. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية- مصر.
محمد عدنان وديع. (ديسمبر, 2003). القدرة التنافسية و قياسها. *جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24* ، صفحة 17.
محمود يونس. (1999). ، *اقتصاديات دولية*. ، الدار الجامعية، القاهرة- مصر.
مدحت القريشي. (2008). *تطور الفكر الاقتصادي56* (المجلد الطبعة الأولى). عمان- الأردن: دار وائل للنشر.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، (2011). إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي و تكوين دولة. *DDC:382.095694*.(صفحة 30). نيويورك : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية